المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أثر تغير المناخ على الأمن البيئي الإفريقي

The impact of climate change on African environmental security

د/طيطوس فتحي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة سعيدة الجزائر سعيدة
fethitaitous@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/04/28	تاريخ النشر: 2018/06/01

ملخص:

لقد أدى الاستخدام غير العقلاني للطاقة إلى ازدياد انبعاث الغازات الدفيئة الأمر الذي أثر على كوكب الأرض بشكل عام وعلى الأمن البيئي الإفريقي بشكل خاص.

كل هذا أدى إلى تحرك المجتمع الدولي من أجل التقليل من الأضرار التي سببها تغير المناخ على القارة الإفريقية ومحاولة إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة عن طريق آليات دولية وإقليمية تحث الدول المصنفة على ترشيد استعمال الطاقة.

كلمات مفتاحية: (تغير المناخ. البيئة الإفريقية. الأمن. المجتمع الدولي)

Abstract:

The irrational use of energy has increased greenhouse gas emissions, which has affected planet Earth in general and African environmental security in particular.

All of this led to the international community's move to reduce the damage caused by climate change on the African continent and try to find solutions to reduce this phenomenon through international and regional mechanisms urging the classified countries to rationalize energy use.

key words: (Climate change .African environment .Security .The international community)

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة

لم يكن ينظر لمشكلة تغير المناخ من طرف دول العالم بهذا القدر من الاهتمام إلا بعد تأكد النبوءات التي صاحبت بروز هذه المشكلة، فأصبحت الدول المتقدمة تجري بحوثا جد مكلفة من أجل الوقوف عند الظاهرة ومعرفة الأسباب والنتائج المنبثقة عنها، وكذا محاولة الحد من خطورتها عبر اتخاذ سياسات إقليمية جهوية ودولية وهذا بتضافر جميع جهود المجتمع الدولي.

فالاحتباس الحراري، نقص المياه، تراجع تساقط الأمطار، الفيضانات، كلها آثار لمشكلة تغير المناخ صاحبت طرح القضية خلال أكثر من عقد الزمن.

من هنا كانت الضرورة ملحة من أجل إيجاد صياغة جديدة لهذا الطرح تجعل الدول الأكثر تقدما تفكر جديا في مواجهة هذا الخطر، فكان لابد من أمننة هذه القضية بالشكل الذي يمنع تفاقم الوضع وخروجه عن سيطرة هذه الدول.

فلقد تطورت فكرة أمننة قضايا تتعلق بالبيئة في أواخر التسعينات، فجاءت هذه الفكرة عن طريق باحثين في هذا المجال أمثال Barry Bozon و olyWiver و Dee Wildوغيرهم، ولقد كان لهؤلاء منطق يعيشون عليه في طرحهم لهذه المشكلة أساسه التدهور البيئي الذي عرفه العالم في تلك الحقبة مثل:

- تغيرات في المناخ؛
- توسع الإنسان على حساب المساحات الخضراء مثل الغابات؛
- الإفراط في استغلال المصادر الطاقوية من أجل الاستهلاك أو حتى من أجل التنقيب والبحث عن الثروات والمصادر الباطنية؛
- ازدياد عدد الفقراء وانتشار الجوع والأمراض والأوبئة كالكوليرا، والإيبولا وغيرها من الأمراض...الخ.

انتشار النزاعات المسلحة الداخلية.

فظهر مصطلح الأمننة« Securitization » بمناسبة اقتراح المملكة المتحدة في 17 أفريل 2007 على مجلس الأمن أن تغير المناخ أصبح يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا من خلال نقص الثروات والمصادر وانتشار المنافسة على الحصول على أكبر قدر منهم، مما يؤدي ذلك إلى نشوب نزاعات بمختلف أنماطها، سواء تعلق الأمر بنزاعات على الحدود، أو أزمات اللاجئين، أو نقص الموارد الطبيعية وخاصة المياه ...الخ.

من هنا تأتي إشكالية هذه الدراسة والتي تتعلق أساسا بأثر أمننة هذه القضية على البيئة الإفريقية، خاصة وأن هذه البيئة كانت ولا تزال مطمع دول كبرى لتوفرها على المواد الأولية والمصادر الطبيعية بمختلف أنواعها.

فتعتبر التهديدات البيئية من ضمن أهم العوامل التي تعصف باستقرار الأمن البيئي الإفريقي، إذ تُهدد نمط حياة سكان القارة الإفريقية، لذلك سنتناول في المبحث الأول أهم التهديدات التي تسببها مسألة

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تغير المناخ وأثرها على الأمن البيئي للقارة الإفريقية، ثم نبحث الآليات التي انتهجها المجتمع الدولي من أجل مواجهة التهديد البيئي على القارة الإفريقية في المبحث الثاني.

اعتمدنا على مجموعة من المراجع كانت تقريبا جلها لفقهاء أجانب وفقهاء من المشرق العربي على غرار الفقيهان Oli Brown و Alec Grawgford في كتابهما الذي صدر بكندا حول مسألة تغير المناخ وأثرها على الجزائر إذ كان عنوانه باللغة الإنجليزية « Climate Change and Security in Algéria » وكذلك الأمر بالنسبة للفقهاء العرب على غرار عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق والذي تكلم في كتابه بعنوان "الأمن البيئي" عن المقتضيات الجديدة لفكرة الأمن البيئي خاصة تلك المتعلقة بظواهر التصحر التي تعاني منها أغلب البلدان العربية .

المبحث الأول: تهديدات تغير المناخ على الأمن البيئي الإفريقي

لقد تعددت مظاهر تهديد تغير المناخ على القارة الإفريقية، فمنها ما هو مشترك مع جميع دول العالم (المطلب الأول)، ومنها ما كان يتعلق فقط بالقارة الإفريقية (المطلب الثاني)، لكن كل هذه المظاهر لها تأثير مباشر على الأمن البيئي الإفريقي.

المطلب الأول: مظاهر تغير المناخ بشكلها العام

لا يمكننا أن نتجاهل وجود مظاهر لقضية تغير المناخ على دول العالم بحكم وجودها في نفس الكوكب الذي توجد به القارة الإفريقية، فمشكلة الاحتباس الحراري هي مشكلة عالمية، يعاني منها جميع سكان العالم (الفرع الأول) كذلك الأمر بالنسبة لاستنفاذ طبقة الأوزون (الفرع الثاني) وتلوث الهواء (الفرع الثالث).

الفرع الأول : مشكلة الاحتباس الحراري:

بعيدا عن تعريف تقني لهذه الظاهرة، قد نلجأ إلى تعريف بسيط أتى به أحد الباحثين في هذا المجال[1] فقال أنها عبارة عن زيادة تدريجية لدرجة الحرارة الأدنى لطبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض وهذا نتيجة لزيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية التي تدفئ سطح الأرض[2].

فالارتفاع المستمر لدرجة حرارة الأرض قد يفقد الأرض زخرفها المتمثل أساسا في التنوع البيولوجي وكذلك فقدان كبير للمساحات الصالحة للزراعة، وذوبان القطبين وارتفاع نسبة المياه وتهديد بعض الدول التي قد تزول إذمااستمر ارتفاع الماء على مستوى القطبين[1].

---

[1]- أزاهر حسن عبد الرحمان، ظاهرة الاحتباس الحراري:
الأسباب والتداعيات والمقترحات والحلول،
http://dimarsi,iua.edu.sd/magazine1.pdf.
تم تصفح الموقع على الساعة: 21:08 يوم الأحد 10 جانفي 2016.

[2]- في تقرير لها سنة 2006، نشرت هيئة الأمم المتحدة درجات حرارة كوكب الأرض منذ 1906 إلى غاية 2005، ووجدت أن حرارة الأرض ترتفع بشكل مخيف وبنحو 0.74 درجة مئوية.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أما في إفريقيا فقد شهدت ارتفاع سنوي لدرجة الحرارة فيها بلغ حوالي 0.5 درجة مئوية، وتأخذ على سبيل المثال دول حوض النيل فشهدت هذه الدول مستويات مرتفعة لدرجة الحرارة تراوحت ما بين 0.2 إلى 0.3 درجة مئوية، روندا 0.7 درجة مئوية[2].

الفرع الثاني: تلوث الهواء:

يعتبر تلوث الهواء من ضمن أخطر أثار تغير المناخ على المحيط والغلاف الجوي على حد سواء، وهو ناتج عن الاستغلال المفرط للإنسان لأدوات الإنتاج والتنقيب والبحث المكثف للثروات الباطنية وما تستلزمه هذه الاستغلالات من وقود أحفوري يتسبب احتراقه في إنتاج كميات كبيرة من الغازات السامة التي تؤثر في الغلاف الجوي.

ورغم أن القارة الإفريقية لاتزال نسبيا بمنئ من الظاهرة مقارنة مع الدول المتقدمة كالصين مثلا أو الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه تشهد بعض المدن الكبرى لبعض الدول الإفريقية نشاطا مكثفا لحركة المرور والإنتاج الصناعي والتوسع العمراني بشكل ملحوظ كما هو الحال عليه بالنسبة للقاهرة[3].

الفرع الثالث: ثقب طبقة الأوزون:

وهي غشاء يغلف كرة الأرض تبلغ سماكته 40 كلم، تعتبر هذه الطبقة الغشاء الذي يحمي الأرض من ارتفاع درجات الحرارة كما يعتبر عاكس للأشعة فوق البنفسجية.[4]

المطلب الثاني: مظاهر تغير المناخ على القارة الإفريقية

---

[1]- يذكر أن هولندا مثلا قد بدأت منذ عام 2001 في اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من الظاهرة، فبنت تلك السدود الذكية المتحركة التي تتحكم آليا في نسبة المياه الداخلية وكذلك بدأت في برنامج كبير لإنشاء مدن عائمة، فتعبر هولندا رائدة في هذا المجال.

[2]- هذه النسب لم تكن بالسنوات بل جاءت تقريبية وشملت بعض من الدول، فعل سبيل المثال دول القرن الإفريقي قد شهدت ارتفاع درجة الحرارة بلغ 0.9درجة مئوية.

لمزيد من المعلومات أنظر المرجع:

Oli Broun & Alec Grawgford, Climate change and Security in Algeria : a study for Nordic African foreign ministers meeting, International Institute for sustainable devlopement, Canada, March 2009, p.p. 09,-10.

[3]- إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص.ص. 287و282

[4]- تسمى طبقة الأزون أيضا بطبقة الأزونو سفير وهذا كونها تعتبر غنية بغاز الأوزون يعمل كملطف لدرجة الحرارة، إذا يمتصها عندما تبلغ حوالي 100 درجة مئوية عند نهاية طبقة الأوزون.

من أجل معلومات أكثر، أنظر:

Richard Clackson& Kathryn Deys , Estimation the social Costa of carboneémissions, gouvernementéconomico service warning pager, u.k, january, 2002,140.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

سنحاول التطرق إلى أهم هذه المظاهر، بداية بشبح التصحر (الفرع الأول)، ثم تراجع المساحات المخصصة للغابات (الفرع الثاني)، ثم أخيرا مشكلة ندرة المياه (الفرع الثالث).

الفرع الأول: ظاهرة التصحر[1]

إن ظاهرة التصحر[2] هي ظاهرة عالمية غير أن تأثيرها يبدو كبيرا على القارة الإفريقية باعتبارها تحتوي على مناطق صحراوية تتميز بالكثافة الرملية لغطائها البيولوجي، وتشهد القارة الإفريقية إحصائيات وأرقاما مقلقة فيما يخص انتشار الظاهرة على حساب الأراضي الصالحة للزراعة[3]، وهذا نتيجة لتعرض إفريقيا لموجة من الجفاف، فقد تعرض حوال 500 مليون هكتار من الأراضي لتعرية التربة، 65% منها أراضي زراعية.

ويرى باحثين في المجال البيئي أن القارة الإفريقية ستشهد موجة جفاف وحر شديد ينعكس سلبيا على القيمة الزراعية للقارة الإفريقية مما قد يفقدها 53% من أرضيها الصالحة للزراعة[4]، ولا يمكنها مستقبلا أن تحقق أمنها الغذائي إلا حوالي 25%من سكانها مما يضطرها إلى الاستدانة من جديد[5].

الفرع الثاني: تراجع مساحات الغابات

ينبغي أن ننوه إلى أن هذه الظاهر ليست أثر مباشر لمسألة تغير المناخ، إذ يلعب الإنسان دور سلبي في هذه المسألة، فمابين 1990و2010 تحولت حوالي 10% من المساحات الإجمالية للغابات في البلدان الإفريقية إلى استعمالات أخرى.[6]

ويعتبر نظام الزراعة المتنقلة أهم أسباب قطع الغابات، فهذا النظام البدائي لايقوم على فكرة توطين المساحات الزراعية وإنما يقوم على قطع مساحات جديدة من الغابات سنويا وزرعها مرة كل سنة ثم الإنتقال إلى مكان آخر.[7]

1

2- لقد كان هذا المصطلح موضوع تعريف من قبل خبراء الأمم المتحدة المعنيين بالبيئة والتنمية، فقد عرَّفوا ظاهرة التصحر بأنها: "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية"

أنظر: علي غليس ناهي السعيدي، المفهوم والمنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 15، ديسمبر 2009، ص.ص.169و170.

3- The warking group on climate change and dévelopment: Africa up in smoke? New EconomicFoundation, London, U-K-, June 2005, www.neweconomics.org

4-تقرير الأمم المتحدة للبيئة وتوقعات البيئة العالمية، المؤتمر الرابع، البيئة من أجل التنمية، كينيا، نيروبي، 2007، ص.16.

5- عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئ، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود،ط. 02،2006، ص.ص. 13،14 .

6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم، روما، 2012، ص.17.

7- Word Resource intente : WRT data, 2005, www.wri.org

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

كما أن عدم وجود موارد للطاقة ساهم كذلك في قطع الغابات نظرا لاحتياج سكان القارة الإفريقية للتدفئة عن طريق حرق الخشب[1].

الفرع الثالث: ندرة المياه

لا يمكننا أن نتجاهل أهمية المياه في الاقتصاد الإفريقي، إذ تلعب إمدادات المياه من مختلف المصادر، دورا هاما في تزويد دول القارة الإفريقية بما يلزمها من هذه الطاقة.

إلا أن هذه الطاقة أصبحت مهددة خاصة مع ظاهرة تغير المناخ، فتراجعت مستويات هطول الأمطار على القارة الإفريقية بالشكل الذي أثر على نسبة المياه التي تنساب عبر أنهار القارة الإفريقية والتي كانت تقدر بـ 5000 مليار متر مكعب سنويا[2].

ورغم أن القارة الإفريقية تعد من ضمن أغنى القارات من حيث وفرة المياه لاحتوائها على أربعة أنهار كبرى[3] ويتعلق الأمر بـ:

1- نهر الكونغو: بمخزون مياه يتعدى 1400مليار متر مكعب سنويا

2- نهر الزيمبابوي، حيث يصل مستواه إلى 400 مليار متر مكعب سنويا.

3- نهر النيجر: بحوالي 120 مليارمتر مكعب.

4- نهير النيل: 86 مليار متر مكعب سنويا.

إلا أن هذه القوة والوفرة لم تسلم من شوائب أضعفت القدرة الإنتاجية للدول الإفريقية، ومن ضمن هذه العوامل:

التلوث المائي: وهذا نتيجة مخلفات الصناعة وكذلك المخلفات المنزلية، وكمثال على ذلك فإن نهر النيل يعاني من تسرب فضلات المعامل ومجاري الصرف الصحي، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لحادث تكسر خطوط نقل المواد البترولية لمصانع جنوب حلوان في جوان 2008[4].

وفي تقرير لها، أكدت الهيئة الحكومية لخبراء المناخ أن الكثير من الدول الإفريقية وخاصة تلك الواقعة في شمال القارة ستعاني أزمة مياه خانقة نظرا لقلة تساقط كمية المياه فيها، وعلى سبيل المثال نأخذ

---

[1]- لقد فقدت إفريقيا منذ الثمانينات وحتى 2005 ما يقارب 59% من الغطاء الغابي مما يجعلها تتربع على أعلى نسبة إزالة الغابات عالميا، إذ تبلغ النسبة العالمية 0.18%، أما إفريقيا فهي حوالي 0.02% لأكثر معلومات أنظر: تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتوقعات البيئية العالمية، المرجع السابق، ص207.

[2]- عبد الحكيم جهولي، المرجع السابق، ص249.

[3]- عمر محمد سالم، التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، طرابلس، ليبيا، 25 و 26 من شهر سبتمبر 2010.

[4]- شهيرة حسن أحمد وهبي، الأمن البيئي في المنطقة العربية، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية المعنون بـ "التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، المنظمة العربية لتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص.259.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الجزائر إذ شهدت هذه السنة تأخر كبير في تساقط الأمطار مما جعل بعض الخبراء يصنفون هذه السنة بسنة الجفاف رغم أن السلطات لم تصرح بذلك.

فالملاحظ هنا أن هذه المظاهر التي ذكرناها في الفقرة السابقة تعتبر في آن واحد أسباب أدت إلى تغير المناخ نظرا لوجودها ضمن نطاق جغرافي قاسي جعلها لا تخدم الغطاء البيئي الذي تتوفر عليه البيئة الإفريقية .

وكمثال على ذلك ما يحدث من تآكل التربة وتوسع النطاق الصحراوي على الأراضي الصالحة للزراعة جعل الجو يصبح قاسيا ويميل إلى الجو الصحراوي المعروف بدرجة حرارة عالية تسبب في كثير من الأحيان نقص في الأمطار يؤثر حتما على المحصول الزراعي جراء الجفاف .

لذلك نعتبر ندرة المياه ظاهرة قد تلعب دور مسببات تغير المناخ إذ ما استمرت لفترة طويلة بحيث تؤثر سلبا على الغطاء البيئي للمنطقة الإفريقية .

المبحث الثاني

آليات مواجهة التهديد البيئي على القارة الإفريقية

لقد شعرت دول العالم بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة بتأثير تغير المناخ على البيئة الإفريقية وأثار ذلك على الاقتصاد القاري والعالمي، لذلك سعت جميع الدول إلى إيجاد آليات للحفاظ على البيئةالإفريقية وتلطيف الآثار الوخيمة لتغير المناخ على الأمن البيئي الإفريقي، وهكذا سعت جميع الدول تحت مظلة الأمم المتحدة بإيجاد آليات لمواجهة ما أصبح يعرف بتهديدات تغير المناخ على الأمن البيئي (المطلب الأول)، فعرفت هذه الآليات مرحلتين، المرحلة الأولى امتدت من سنة 1972 إلى غاية سنة 2009 (المطلب الأول)، بينما امتدت المرحلة الثانية من 2009 إلى غاية 2015 (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المرحلة الأولى

لا يمكن تجاهل دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن البيئي بشكل عام وعلى أمن بيئة القارة الإفريقية بشكل خاص، وهذا من خلال خلق آليات تمخضت على مجموعة من المبادرات، فعرفت هذه المرحلة ثلاثة مؤتمرات جد مهمة ساعدت على التقليل من حدة الانبعاثات الحرارية وأثار تغير المناخ، كما كان الحال عليه بالنسبة لمؤتمر ستوكهولم (الفرع الأول)، ليليها مؤتمر آخر كان بعد 20 سنة مضت عن مؤتمر ستوكهولم وهو مؤتمر ريو دي جانيرو (الفرع الثاني)، ثم المؤتمر الثالث الذي ميز هذه المرحلة وهو المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة الذي جرى بمدينة جوهانسبورغ الإفريقية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مؤتمرات استوكهولم لسنة 1972

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لقد انعقد هذا المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة ما بين الخامس والسادس عشر من شهر يونيو، وكان أول مؤتمر دولي يضم جدول أعماله آليات حماية البيئة الإنسانية، تمخض عن هذا المؤتمر صدور الإعلان العالمي حول البيئة الإنسانية، أهم ما جاء في هذا المؤتمر:[1]

- تنبيه الشعوب بضرورة المحافظة على البيئة.
- الحد من التلوث الناتج عن الإنتاج الصناعي.
- إيجادآليات قانونية لحماية البيئة.
- تكريس حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ونظيفة.

الفرع الثاني: مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992

لقد انتقد الكثير من الباحثين دور الأمم المتحدة في مكافحة التلوث البيئي وقضية تغير المناخ،[2] وأقَّر بأن الأمم المتحدة قد تأخرت كثيرا لعقد مؤتمر ثاني بعد ذلك الذي انعقد قبل عشرين سنة بستوكهولم السويدية، فاستحق حينها مؤتمر ريو البرازيلية تسمية "قمة الأرض"، فانعقد ما بين 3 و14 جوان من سنة 1992 شارك فيه ما يفوق 155 دولة وكذلك عدة تنظيمات حكوميةوغير حكومية، وكان هذا المؤتمر بمثابة توحيد رؤى الدول المتقدمة والدول الفقيرة حول مسألة التهديد الأمن البيئي، ومن أهم النتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر[3]:

- السعي وراء التنمية لكن بأساليب لا تضر بالأمن البيئي.
- صدور بيان رسمي غير ملزم حول مبادئ حماية وإدارة جميع الغابات حول العالم.
- اتفاقية تغير المناخ.
- إحداث لجنة التنمية المستدامة التي أوكلت إليها مهمة مراقبة الأداء البيئي لبعض الشركات الكبرى المصنعة.
- إشراك الدول الإفريقية في عملية التنمية المستدامة من خلال التخفيف من ظاهرة الجوع والفقر المتفشية في القارة الإفريقية.

الفرع الثالث: المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة

كان هذا المؤتمر بحلة إفريقيا لانعقاده في مدينة جوهانسبرغ الجنوب إفريقية وامتد ما بين فترة 26 أوت إلى 4 من سبتمبر من سنة 2002، وكان هذا المؤتمر بمثابة الوقوف على أهم النتائج التي

---

[1]- Alexandra knight, Global environmental threats : Can the security council protect our Earth ?, Law Review, New York University, Vol. 80, n° 05, November 2005, p.1551.

[2]- باتر محمد علي، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص.195.

[3]- رياض صالح أبو العطال، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.س.ط.، ص.106.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تحققت بعد مؤتمر ريو لسنة 1992،[1] وجاء هذا المؤتمر بجدول أعمال مكثف، كما كانت له بعض نتائج نجملها فيما يلي:

- تأسيس 37 مبدأ متعلق بالتنمية المستدامة.
- التأكيد على انخفاضالمساعدات الرسمية للبلدان النامية بنسب وصلت إلى 50% شملت الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية

تميزت هذه المرحلة التي امتدت من سنة 2009 إلى غاية آخر مؤتمر انعقد بباريس، بتكثيف الجهود الدولية من أجل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك رفع المساعدات المالية الموجهة للبلدان الإفريقية المتضررة بكثرة من هذه الظاهرة، كما استعانت الأمم المتحدة بخبراء بيئة لمواجهة أثار الاحتباس الحراري وتغير المناخ على البيئة الإفريقية، فانعقد خلال هذه المرحلة مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية (الفرع الأول)، ومؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا (الفرع الثاني)، وكذلك مؤتمر ريو +20 (الفرع الثالث)، ومؤتمر باريس +20 (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مؤتمر كوبنها جن للتغيرات المناخية

كان المؤتمر بمثابة ميلاد وثيقة اعتراف من طرف الدول المتقدمة حول ما تنتجه ثورتها الصناعية من تلوث وتهديد للأمن البيئي على دول أقل تصنيفا ولاسيما الدول الإفريقية[2].

امتد هذا المؤتمر ما بين 7 إلى غاية 18 ديسمبر من سنة 2009، تميز بحضور مكثف للدول بحوالي 190 دولة وأكثر من 100 رئيس، تمخض عن هذا المؤتمر عدة نتائج كان أهمها:

- صدور اتفاقية كوبنهاجن غير الملزمة تضمنت انخراط العديد من الدول المصنعة إلى هذا الاتفاق من أجل الالتزام بالمحافظة على الأمن البيئي من خلال تبني سياسات تنمية نظيفة.
- تقديم مساعدات مالية للبلدان أشد فقرا.
- مساعدة الدول الأكثر فقرا للاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة لدى الدول المصنعة.
- مساعدة الدول الفقيرة للحد من ظاهرة الانبعاث الحراري.

[1]- شكراني الحسين، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 63، 2013، ص.154.

[2]- محمد عبد الكافي، قمة المناخ بكوبنهاجن: خطوة إلى الأمام أم خيبة أمل، مجلة الإذاعة العربية، العدد الأول، 2010، ص21.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- التزام الدول المتقدمة بتدعيم برامج حماية الغابات في الدول الأشد فقرا أو تلك المتضررة من انبعاثات الصناعة المتطورة كالدول الإفريقية.

- إنشاء صندوق المناخ الأخضر والذي يصب في فائدة الدول المتضررة.

- تخصيص مساعدات تراوحت من بين 30 مليار إلى 100 مليار دولار للدول النامية للفترة الممتدة ما بين 2012 إلى 2020.

الفرع الثاني: مؤتمر ديربان

كان هذا المؤتمر قد انعقد هو كذلك بجنوب إفريقيا للفترة الممتدة ما بين 28 نوفمبر إلى 09 ديسمبر 2011، وأكدت الدول المشاركة في هذا المؤتمر على أنه ينبغي الاعتراف بأن الدول الإفريقية باتت الدول الأكثر تضررا من تداعيات تغير المناخ[1].

ولقد شهد هذا المؤتمر عدة نتائج من أبرزها:

- تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى غاية 2015.

- إلزام الدول الكبرى المصنعة بضرورة التقليل من الانبعاثات الناتجة عن الصناعة المتطورة.

- رفع المساهمة المادية للدول المصنعة من أجل تمويل الصندوق الأخضر للمناخ لمساعدة الدول الفقيرة على نقل التكنولوجيا إليها.

- تمسك الجانب الأمريكي والصيني برفضهما المطلق لفكرة تحرير اتفاق قانوني إلزامي يلزمها بخفض انبعاثات الصناعة.

- توحُد رأي جميع الدول الإفريقية فيما يخص مشكلة تغير المناخ وأثرها السلبي على القارة الإفريقية واقتصاداتها.

- تقارب وجهات نظر الدول الأوروبية والدول الإفريقية فيما يخص ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك ضرورة ضغط الدول الإفريقية مثل الجزائر بصفتها متعامل مع الصين على هذه الدولة من أجل حثها على ضرورة وجود اتفاق قانونا ملزم للحد من ظاهرة الانبعاثات الدفيئة[2].

---

[1]- Eligabeth. L.Chalecki, Environnementsecurity : a case study of climate change, Politic institute for studies in development, P02, assecced : 13/01/2016, http://www.bvsde-paho.org/bvsa.cd/cd68/echalecki.pdf.

[2]- شكراني الحسين، مؤتمر دربان حول تغيرات المناخ، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012، ص.220.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الفرع الثالث: مؤتمر ريو + 20

كان هذا المؤتمر كحوصلة لعشرين سنة مضت عن مؤتمر ريولسنة 1992[1] غير أن هناك من اعتبره مراجعة لـ 40 سنة مضت عن اتفاق استوكوهوم[2].

صدر عن هذا المؤتمر تقرير سمي بـ"المستقبل الذي نريده" غير أنه لم يرتقي إلى المأمول منه، شهد هذا المؤتمر بعض النتائج منها[3]:

- تغيب مسألة تغير المناخ واستبدالها بمابات يعرف بالاقتصاد الأخضر.
- حث الدول المتقدمة على تقديم مساعدات أكثر للدول التي تعاني من ظاهرة الجفاف، التصحر والمجاعة خاصة في دول الساحل والقرن الإفريقي.

الفرع الرابع: مؤتمر باريس +20

لقد اعتبر مؤتمر باريس من ضمن أهم المؤتمرات التي انعقدت في المجال البيئي ولاسيما حماية الدول المتضررة من إنبعاثات الحرارة، ولقد أكد زعماء كثيرون حضروا هذا المؤتمر أنه يعد بمثابة اللبنة الأولى نحو تكريس سياسة آمنة بيئيا.[4]

ولقد أكد هذا المؤتمر على خفضإنبعاثات الحرارة إلى 1.5 درجة مؤوية رغم أن جدول أعمال المؤتمر كان ينص على خفضها إلى درجتين مئويتين.

ولقد وصف المؤتمر بأنه المؤتمر العالي، العادل، المختلف، الدائم، الحيوي والمتوازن، كما أنه ولأول مرة يضم جميع أطراف المعاهدة الإطار للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.[5]

---

[1]- Val Perciral& Thomas Honer-Dixon, Environmental scarcty and violent ; the care of south Africa, Journal of perce research, sage publication, Vol. 35, N° 03, Ray 1998, p28.

[2]- كمال حلمي وشكراني الحسين، مؤتمر ريو + 20، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، اكتوبر 2012، ص.206.

[3]- كمال حلمي وشكراني الحسين، المرجع السابق، ص.207.

[4]- « c'est un petit marteau vert mais qui peut faire de grande chose » L'aurent Fabius.

[5]- C.C.N.U.C.C., « Convention-carde des Nations Unies sur les changements climatiques ».

قائمة المراجع:

أ- بالغة العربية

1- أزاهر حسن عبد الرحمان، ظاهرة الاحتباس الحراري:
الأسباب والتداعيات والمقترحات والحلول،
http://dimarsi,iua.edu.sd/magazine1.pdf.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تم تصفح الموقع على الساعة: 21:08 يوم الأحد 10 جانفي .2016

[2]- إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

3- علي غليس ناهي السعيدي، المفهوم والمنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 15، ديسمبر 2009، ص.ص.169و170.

[5]-تقرير الأمم المتحدة للبيئة وتوقعات البيئة العالمية، المؤتمر الرابع، البيئة من أجل التنمية، كينيا، نيروبي، 2007، ص..16

4- عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئ، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود،ط. 02،2006، ص.ص. 13،14 .

5- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم، روما، 2012، ص.17.

6- عمر محمد سالم، التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، طرابلس، ليبيا، 25 و 26 من شهر سبتمبر .2010

7- شهيرة حسن أحمد وهبي، الأمن البيئي في المنطقة العربية، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية المعنون بـ "التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، المنظمة العربية لتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص.259.

8- باتر محمد علي، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص..195

9- رياض صالح أبو العطال، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.س.ط.، ص..106

10- شكراني الحسين، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 63، 2013، ص..154

11- محمد عبد الكافي، قمة المناخ بكوبنهاجن: خطوة إلى الأمام أم خيبة أمل، مجلة الإذاعة العربية، العدد الأول، 2010، ص21.

12- شكراني الحسين، مؤتمر دربان حول تغيرات المناخ، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012، ص.220.

13- كمال حلمي وشكراني الحسين، مؤتمر ريو + 20، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، أكتوبر 2012، ص.206.

ب- باللغة الأجنبية

14- Oli Broun& Alec Grawgford, Climate change and Security in Algeria : astudy for NordicAfricanforeignministers meeting, International Institute for sustainabledevlopement, Canada, March 2009, p.p. 09,-10.

15- Richard Clackson& Kathryn Deys , Estimation the social Costa of carboneémissions, gouvernementéconomico service warning pager, u.k, january, 2002,140.

16- The warking group on climate change and dévelopment : Africa up in smoke ? New Economic Foundation, London, U-K-, June 2005, www.neweconomics.org

17- Word Resource intente : WRT data, 2005, www.wri.org

18- Alexandra knight, Global environmental threats : Can the security council protect our Earth ?, Law Review, New York University, Vol. 80, n° 05, November 2005, p.1551.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

وقد تمخضت عن هذا المؤتمر مجموعة من النتائج أبرزها:

- خفض درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية.
- رفع المساعدات المالية المقدمة من طرف الدول المتقدمة إلى تلك المتضررة بسبب تغير المناخ، وهذا ما تكرس عن طريق مادة أدرجت في الإتفاق النهائي بين أطراف المؤتمر والتي أكدت على 100 مليار دولار وهذا بداية من سنة 2020.
- أكد إتفاق باريس على أن جميع الأحكام التي توصل إليها الأطراف الحاضرون في المؤتمر تكون عرضة للتعديل كل خمسة أعوام متى دعت الضرورة لذلك.

كل هذه النتائج جعلت من قمة باريس قمة ناجحة فاستحقت اللقب الذي أطلق عليها وهو "قمة الضمائر".

دور الجزائر في حماية البيئة :

لم تبق الجزائر مكتوفة الأيدي ، بل سعت جاهدة إلى تبني برنامج من أجل حماية البيئة كان ميلاده منذ أواخر سنة 2000 وبداية سنة 2001 ، فكان من جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر من أجل حماية بيئتها :

- إنشاء ضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2005 تحت إسم الرسم الإيكولوجي ، بحيث يفرض على كل من يلوث دفع مبالغ مالية تحسب بالطن الواحد .
- المبادرات التشريعية : لقد كرست الجزائر فكرة البيئة السليمة عن طريق ترسانة من القوانين سعت من خلالها إلى تعزيز الحس البيئي لدى المؤسسات والمجتمع المدني ، وهذا بداية بـ :
  * القانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 والمنظم لكيفية تسيير ومراقبة الاستغناء عن الفضلات .
  * القانون رقم 20/01 المتعلق بالتهيئة العمرانية والمتعلق بالتنمية المستدامة والصادر سنة 2001 .

19-Eligabeth. L.Chalecki, Environnementsecurity : a case study of climate change, Politic institute for studies in development, P02, assecced : 13/01/2016, http://www.bvsde-paho.org/bvsa.cd/cd68/echalecki.pdf.

20-Val Perciral& Thomas Honer-Dixon, Environmental scarcty and violent ; the care of south Africa, Journal of perce research, sage publication, Vol. 35, N° 03, Ray 1998, p28.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

* القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2004 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

- الجانب المؤسساتي : إلى جانب إصدار القوانين وإنشاء ضريبة على كل من يلوث البيئة ، أنشأت الجزائر مجموعة من المؤسسات تهدف إلى حماية البيئة ، من بينها :
  * المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .
  * الوكالة الوطنية للفضلات .
  * المركز الوطني للتكوين في البيئة .
  * المجلس الأعلى للبيئة والتنمية .
  * الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث .
  * إشراك هيئات دولية تسهر على مطابقة المؤسسات الاقتصادية للمواصفات القياسية مثل مركز إيزو للقياسات .

خاتمة:

رغم الجهود الحثيثة التي يلعبها أعضاء المجتمع الدولي من أجل الحد من ظاهرة الانبعاث الحراري وكذلك الغازات الدفيئة إلا أن ذلك لا يعد كافيا للحفاظ على الأمن البيئي الإفريقي وهذا نظرا لازدياد المصادر الملوثة للكوكب وكذلك ازدياد حاجة الإنسان إلى الموارد الأولية التي يستدعي جلبها حرق المزيد من الطاقة.

وتبقى الطاقة البديلة رغم نجاعتها بعيدة كل البعد عن المأمول منها خاصة ونحن نعلم أن نصيب القارة الإفريقية منها ضئيل جدا والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى التكلفة الباهضة للمنشآت المتعلقة بهذا المجال. وهكذا يكون لزاما علينا القول بوجوب عقلنة استهلاك الطاقة من طرف الدول المصنعة وهذا حتى تضمن بيئة نظيفة خاصة مع ازدياد درجة حرارة كوكب الأرض إلى الحد الذي ذكرناه في متن هذه الدراسة.

وبناءا على ذلك يتعين على الجزائر وباقي الدول الإفريقية العمل بشكل متناسق من أجل الحد من هذه الظاهرة وعواقبها الوخيمة على المجتمع ، ومن بين الإجراءات التي يجب أن تتخذ في هذا الشأن :

- إنشاء بنك معلومات إفريقي يكون الهدف من وراءه تزويد كل الدول الإفريقية بالمعلومات التي تفيد ضلوع إحدى المؤسسات الأجنبية بأعمال تخريب الطبيعة والبيئة.

المجلد التاسع/ العدد الرابع / جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- إنشاء بنك إفريقي للتأمين على الخواطر البيئية وهذا من أجل الحد من تكلفة هذه الخواطر على خزائن الدول الإفريقية التي عادت تفوق طاقتها المالية.
- إنشاء معاهد وطنية ودولية لإعادة رسكلة جميع الفاعلين في المجال البيئي وضرورة إشراك المؤسسات الدولية الرائدة في هذا المجال في عملية التكوين والرسكلة .